وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

تراجع الهيمنة الأمريكية على الصعيد العـــالمي

أنس القاضي

تراجع الهيمنة الأمريكية على الصعيد العـــــــالمي

أنس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

يونيو 2025م - ذو الحجة 1446هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

الملخص 04

مقدمة نظرية:..... 06

أزمة القيادة العالمية وتفكك التحالفات وتصدّع الناتو 10

الانكشاف الجيوسياسي الأمريكي في غرب آسيا وشمال إفريقيا 12

الإخفاق الأمريكي في شرق آسيا..... 14

تراجع الهيمنة الأمريكية في إفريقيا..... 17

تآكل الهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية والوسطى..... 20

النتائج:..... 24

المراجع:..... 26

الملخص

يقدم هذا التقرير تحليلاً لتراجع الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي، ويرى أن ما يحدث ليس مجرد أزمة سياسات، بل أزمة في بنية النظام الرأسمالي العالمي الذي تمثل فيه الولايات المتحدة مركز السيطرة.

فقد باتت واشنطن عاجزة عن الحفاظ على موقعها المهيمن نتيجة تراكم التناقضات الداخلية، وصعود قوى دولية منافسة وأخرى رافضة لوضع الهيمنة تتطلع إلى التحرر والتنمية، كدول البريكس ودول وفصائل محور المقاومة وتكتلات دولية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتنامي مقاومة كثير من دول العالم للإملاءات الأمريكية مع وجود تفاوت في مستوى ونوع المقاومة من دولة لأخرى، مما يشير إلى بداية طور انتقالي في النظام العالمي نحو التعدد القطبي.

وتتجلى أهم مظاهر تراجع الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي في ستة ظواهر، تتظافر فيما بينها، وهي:

- تفكك التحالفات الغربية مع الولايات المتحدة، خاصة داخل حلف الناتو، وازدياد نزعة "الاستقلال الاستراتيجي" عن الولايات المتحدة في أوروبا.
- الانسحاب الأمريكي من المؤسسات الدولية وتآكل الشرعية الأيديولوجية للنموذج الأمريكي.
- الاخفاق الجيوسياسي في غرب آسيا وشمال إفريقيا" الشرق الأوسط"، وتمرد كثير دول على السيطرة الأمريكية الصهيونية، مع إخفاق الردع في اليمن، وتراجع النفوذ في سوريا وفشل الكيان الصهيوني في غزة، وصمود إيران التي تتعرض لعدوان صهيوني بضوء آخر أمريكي في الوضع الراهن في محاولة لإخضاعها.
- الإخفاق في احتواء الصين وتثبيت الحلفاء في شرق آسيا، وتدهور العلاقة الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية.
- تآكل النفوذ الأمريكي في إفريقيا نتيجة غياب رؤية استراتيجية وحضور وتنامي الحراك الوطني الشعبي وحضور الدول المنافسة.
- صعود حكومات يسارية في أمريكا اللاتينية مقاومة للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، مع تفاوت حدة موقفها اليساري من العداء الصريح للولايات المتحدة إلى إعادة صياغة العلاقة مع واشنطن على

أسس احترام السيادة الوطنية والمصالح المتبادلة وتنويع العلاقات الخارجية لهذه الدول.

خلاصة القول: إن الولايات المتحدة لم تعد قوة مهيمنة صلبة كما كانت عليه سابقاً، بل بدأت في التراجع، وتواجه تحديات لا يمكن تجاوزها بالأدوات القديمة من القوة العسكرية أو الخطاب الديمقراطي بنسخته الليبرالية، في وقت تتهيأ فيه دول الشرق والجنوب العالمي، لالتقاط هذه اللحظة التاريخية وبناء علاقات خارجية أكثر استقلالاً وتحرراً من المركز الإمبريالي، نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب.

التقـرير كاملاً:

مقدمة نظرية:

في لحظة تاريخية تتسم بتكثّف التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالي العالمي، يكشف المشهد الدولي الراهن عن أزمة هيمنة وليست فقط أزمة سياسات؛ فقد وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقصى حدود قدرتها على السيطرة وسط تآكل داخلي عميق، وصعود قوى دولية منافسة، وتحرر بلدان الأطراف كانت تُدار سابقاً بواسطة أدوات القوة والهيمنة الناعمة.

ينطلق هذا البحث من منظور مادي- تاريخي ونظرية التبعية [1] التي ترى أن النظام الرأسمالي العالمي قائم على علاقة هيمنة بنيوية بين "مركز" يراكم الثروة والسلطة، و"أطراف" تُعاد صياغة بنيتها الداخلية لخدمة احتياجات المركز.

وقد مثّلت الولايات المتحدة، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تجسيداً صارخاً لهذا المركز، حين فرضت نظاماً عالمياً أحادي القطب قائماً على العولمة الليبرالية، الهيمنة المالية، والتدخل العسكري المباشر.

لكن الهيمنة لا تستمر إلى ما لا نهاية، بل تُواجه حتماً تناقضاتها الداخلية، سواء من داخل المركز ذاته (عبر تفكك الطبقات الوسطى وتوحّش النيوليبرالية)، أو من الأطراف التي تُنتج مقاومة بأشكال مختلفة — قومية، شعبية، أو حتى دينية — في وجه التبعية والاستغلال.

تأتي سياسة إدارة ترامب في هذا السياق بوصفها تجلياً للأزمة وتعبيراً عنها؛ فشعار "أمريكا أولاً" لا يعبر عن الهيمنة العالمية بل يعكس حقيقة تراجع الإمبراطورية وتقوقعها خلف حدودها القومية، وعجز منظومة العولمة على إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية دون كلفة باهظة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأزمات المتعددة التي تواجه الولايات المتحدة من هذا المنظور، ليس بوصفها مشكلات فنية أو دبلوماسية، بل باعتبارها أعراضاً لتفكك موقعها

---

1) مدرسة التبعية (Dependency School) هي تيار فكري ونقدي ظهر في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كرد فعل على النظريات التنموية الغربية التي زعمت أن الدول النامية يمكن أن تسلك نفس مسار التنمية الذي سلكته الدول الصناعية الرأسمالية. وقد كان سمير أمين أحد أبرز رموز هذه المدرسة، إلى جانب مفكرين مثل أندريه غوندر فرانك، وارتو إيمانويل، وفيرناندو هنريك كاردوسو (قبل تحوله السياسي). وتقوم مدرسة التبعية على أن التخلف في دول الجنوب (العالم الثالث) ليس نتيجة تأخر زمني أو ضعف داخلي، بل هو نتيجة مباشرة لعلاقات التبعية الاقتصادية والسياسية مع المركز الرأسمالي العالمي (أوروبا الغربية والولايات المتحدة). أي أن التخلف هو بُنية ناتجة عن التفاعل مع الرأسمالية العالمية وليس سابقة عليها.

الإمبريالي في بُنية النظام العالمي.

ما نرصده في الفصول التالية ليس مجرد "تراجع أمريكي" ولا سقوط نهائي للولايات المتحدة، بل بداية لطور انتقالي في النظام العالمي، حيث تتصارع قوى متعددة لإعادة تعريف مفاهيم القوة، السيادة، والشراكة الدولية.

وبهذا المعنى فإن هذه الأزمة ليست فقط أمريكية، بل هي أيضاً أزمة المنظومة الإمبريالية العالمية برمّتها، أي تشمل المراكز الغربية أوروبا وكندا واليابان.

أزمة القيادة العالمية وتفكك التحالفات وتصدّع الناتو

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، احتلت الولايات المتحدة موقع القيادة داخل النظام الدولي، ليس فقط بقوتها العسكرية والاقتصادية، بل بوصفها ركيزة للنظام الليبرالي العالمي، وقوة حاضنة للتحالفات السياسية والمؤسسات الدولية.

إلا أن هذا الدور بدأ يشهد تآكلاً متسارعاً، لا نتيجة تحديات خارجية فحسب، بل بسبب خيارات استراتيجية تبنّتها إدارة دونالد ترامب، والتي أعادت تعريف موقع الولايات المتحدة من قائد للنظام إلى فاعل انعزالي يسعى لتصفية أعبائه الخارجية وإعادة تشكيل الالتزامات الدولية لبلده على أساس المصالح صافية الربح.

وفي طبيعة الحال فهي ليست تصرفات شخصية لترامب بل هي انعكاس لأزمات عميقة يحاول ترامب حلها بهذه الطريقة الفوضوية التي تأتي بنتائج عكسية.

كان شعار "أمريكا أولاً" نقطة تحوّل فارقة في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه العالم، إذ لم يُبنى على قيم مشتركة أو مفاهيم الضمان الجماعي، بل على منطق الكلفة والعائد، وقد تبلور هذا التحول في سلوك إدارة ترامب داخل حلف شمال الأطلسي، حين ضغط مراراً على الحلفاء الأوروبيين — وخصوصاً ألمانيا وفرنسا — لرفع مساهماتهم المالية في تمويل القدرات الدفاعية المشتركة، وهدّد بتقليص الدعم أو الانسحاب الجزئي ما لم تُلبَّ مطالبه، وقد عبرّت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل بوضوح عن تراجع الثقة الأوروبية بواشنطن حين صرّحت عام 2018م بأن "أوروبا لم تعد قادرة على الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة"، في إقرار علني بانحدار مكانة واشنطن كضامن للأمن الأوروبي.

لم تكن أوروبا وحدها ساحة هذا التوتر، بل امتد أثره إلى شرق آسيا، حيث واجهت كلٌّ من اليابان وكوريا الجنوبية — ركيزتا الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الصين — ضغوطاً مشابهة، جمعت بين الابتزاز المالي والغموض الاستراتيجي، ما أثار تساؤلات حول مدى صدقية الالتزامات الأمريكية في حال نشوب صراعات إقليمية.

بالتوازي مع ذلك ترافقت أزمة القيادة مع ما يمكن وصفه بالانسحاب الاستراتيجي من النظام العالمي، وقد انسحبت واشنطن من مؤسسات دولية كانت جزءاً من بنيتها المؤسسية، أبرزها اتفاقية باريس للمناخ، ومنظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهددت بالخروج من

منظمة التجارة العالمية، كما فرضت رسوماً جمركية غير منسقة، قوضت آليات المنظمة، وأشاعت مناخاً من الحروب التجارية، لا سيما مع الصين والاتحاد الأوروبي.

هذه السياسة الانكفائية أضعفت قدرة واشنطن على حشد الدول خلفها ليصبح موقفها هو "الإجماع الدولي"، أو قيادة استجابات جماعية للأزمات في العالم. وقد تجلى ذلك في ملفات حيوية مثل جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، وجرائم الإبادة في غزة، حيث بدت الولايات المتحدة أكثر عزلة وتردداً، وأقل قدرة على توجيه النظام الدولي، كما كانت تفعل في السابق.

لم تقتصر الأزمة على المؤسسات العالمية والتحالفات الدولية، بل شملت البُعد القيمي أيضاً؛ فقد أدّت مواقف إدارة ترامب — داخلياً وخارجياً — إلى إضعاف الصدقية الأخلاقية للنموذج الأمريكي-كما كان يسوق-، بعد أن تبنّت واشنطن خطاباً متناقضاً حيال الديمقراطية وحقوق الإنسان، سواء في تعاملها مع الاحتجاجات الداخلية، أو بدعمها لحكومات يمينية متشددة في أوروبا وخارجها، ومع تآكل هذا الخطاب فقدت الولايات المتحدة إحدى أهم أدوات قوتها الناعمة، وهي القدرة على حشد الحلفاء حول "مشروع عالمي" مشترك يقوم على القيم لا فقط على المصالح.

إن ما نراه اليوم ليس مجرد أزمة مؤقتة في القيادة الأمريكية، بل تحوّل بنيوي في موقعها ضمن النظام الدولي؛ فالانسحاب من المؤسسات الدولية، وتفكيك التحالفات التاريخية، والجمود السياسي، تمثل جميعها مؤشرات على أفول النموذج الأمريكي كمرجعية عالمية.

وإذا كانت المؤسسات الدولية تمثل "قوة مضاعفة" للنفوذ الأمريكي، فإن الانكفاء عنها هو تفكيك ذاتي لمنظومة الهيمنة، وفتح الباب أمام قوى جديدة، مثل دول "البريكس" ومحور المقاومة ورابطة الدول البوليفارية والاتحاد الإفريقي، لتوسيع حضورها وتقديم نماذج متعددة، في مواجهة الغربية الأمريكية.

السياسة الأمريكية الانعزالية وتفكك المظلة الأطلسية

مثّلت المظلة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الأساس الذي استندت إليه معادلة الأمن الأوروبي. فقد لعبت واشنطن من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومؤسسات التعاون الثنائي، دور الضامن الاستراتيجي لأمن القارة الأوربية، في مقابل ما يُمكن وصفه بـ "الشرعية الطوعية" التي منحتها أوروبا للقيادة الأمريكية للنظام الدولي الليبرالي، غير أن هذه المعادلة الراسخة تعرضت خلال العقد الأخير لاهتزازات عميقة، لا سيما في ظل صعود النزعة الانعزالية داخل السياسة الخارجية الأمريكية، والتي مثّلت إدارة دونالد ترامب أبرز تجلياتها.

فقد أعادت إدارة ترامب تعريف طبيعة التحالفات الدولية من كونها التزامات استراتيجية قائمة على القيم والمصالح المشتركة، إلى "صفقات تجارية" مشروطة بالكلفة والعائد الآني السريع. وقد برز هذا التحول في التعامل مع الحلفاء الأوروبيين، حيث اتُّهمت الدول الأوروبية، وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا، بالتقاعس المالي عن تحمل أعباء الدفاع المشترك، ودُفعت نحو رفع مساهماتها في تمويل الناتو، في حين وصف ترامب الحلف بأنه "عفا عليه الزمن".

وقد كانت هذه التصريحات، بالإضافة إلى مبادرات فردية كالتفاوض المباشر مع روسيا بشأن مستقبل أوكرانيا مطلع 2025م، بمنأى عن حلفائه في أوروبا، مؤشرات صريحة على تراجع الثقة المتبادلة بين دول حلف شمال الأطلسي.

نتيجة لذلك، تصاعدت داخل العواصم الأوروبية دعوات لما يمكن تسميته بـ"الاستقلال الاستراتيجي"، وهي مقاربة طرحها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وتقوم على بناء قدرات أمنية أوروبية ذاتية دون الاعتماد الكامل على المظلة الأمريكية.

فالمظلة لم تعد – في المنظور الأوروبي – ضامناً ثابتاً، بل أصبحت "حالة غير مضمونة" في ظل تقلبات السياسة الأمريكية، وقد أظهرت الأزمة الأوكرانية هذا التصدع بشكل جلي، حين بدت إدارة ترامب مترددة، مركّزة على معادلة الكلفة والعائد، بينما كانت دول الاتحاد الأوروبي تنظر إلى دعم كييف باعتباره ضرورة وجودية.

يأتي ذلك ضمن سياق أوسع من الانكفاء الأمريكي عن النظام الدولي، وهو ما تجلّى في انسحابات متكررة من مؤسسات واتفاقيات كبرى، مثل اتفاقية باريس للمناخ، ومنظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان، والاتفاق النووي مع إيران.

ولم تكتفِ واشنطن بالانسحاب، بل تبنّت سياسة العقوبات الأحادية خارج أطر ما يسمى بـ"الشرعية الدولية"، حيث طالت هذه العقوبات خصوماً تقليديين كإيران وروسيا والصين، وكذلك شركاء اقتصاديين كأوروبا واليابان، في تجاوز مباشر للقواعد التي قامت عليها العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين.

في هذا السياق، يُنظر إلى الإدارة الأمريكية كفاعل أحادي لا يلتزم بالمعاهدات، ولا يُنسّق مع الحلفاء، بل يسعى لفرض وقائع تتماشى مع تصوّر قومي للسيادة، وقد أفضى هذا النمط من السلوك السياسي إلى إضعاف النظام الدولي الليبرالي ذاته، ذلك النظام الذي كانت الولايات المتحدة، لعقود رائدته ومبشرة به، والنتيجة، هي تآكل الشرعية العالمية للقيادة الأمريكية، وخلق بيئة ملائمة لصعود تكتلات بديلة، تتبنى سردية مضادة تعزز التعددية القطبية.

إن السياسات الأمريكية في عهد ترامب لا تهدد فقط تماسك التحالفات الغربية، بل تقوّض أسس "النظام الدولي القائم على القواعد"، وتمنح خصوم واشنطن فرصة لتجاوز قواعد النظام العالمي القائم.

فبينما كانت واشنطن لعقود تُقدّم نفسها كضامن للاستقرار العالمي، باتت اليوم في نظر كثير من الحلفاء، قوة يصعب الوثوق بها، تنسحب عند الضرورة، وتفرض العقوبات عند الاختلاف، دون اعتبار للأثر الجماعي أو للمسؤوليات الدولية المشتركة.

وفي ظل هذا المشهد، تبدو أوروبا مدفوعة أكثر من أي وقت مضى لإعادة تقييم موقعها في المعادلة العالمية. فبدل التبعية الكاملة لواشنطن، بدأ يظهر توجه نحو تنويع الشراكات، وبناء قدرات دفاعية مستقلة، والبحث عن علاقات أكثر توازناً مع قوى دولية أخرى، بما في ذلك الصين والهند.

إنه تحوّل لا يعني بالضرورة قطيعة مع الولايات المتحدة، لكنه يمثل خروجاً عن نسق العلاقة القائم بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا من بعد الحرب العالمية الثانية.

الانكشاف الجيوسياسي الأمريكي في غرب آسيا وشمال إفريقيا

تشهد منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا تراجعاً واضحاً في القدرة الأمريكية على الهيمنة على الإقليم، رغم كونه أحد أهم المناطق الاستراتيجية لواشنطن من حيث الثروات والممرات البحرية والأمن "الإسرائيلي"، وقد كشفت حقبة ترامب، بانعزاليتها وانتقائيتها، عن انكشاف جيوسياسي متعدد المستويات يتمثل في تراجع الردع العسكري، وتآكل الثقة بالحلفاء، وازدواجية المواقف واخفاقات في ملفات رئيسية مثل اليمن، وإيران، وفلسطين. [2]

التراجع العسكري

على المستوى العسكري فشلت واشنطن طوال سنوات العدوان على اليمن (2015-2022م) في هزيمة قوات الجيش واللجان الشعبية - صنعاء، رغم الدعم المتواصل للتحالف العدواني بقيادة السعودية، لم تستطع الحسم.

فيما **برزت حكومة صنعاء** عقب عملية طوفان الأقصى2023--2025م- كقوة إقليمية تضرب أهدافاً في البحر الأحمر و"إسرائيل"، مما شكّل تحدياً استثنائياً للردع "الأمريكي-الإسرائيلي".

واضطرت واشنطن إلى التفاوض مع صنعاء على قاعدة النِدِيّة ووقف إطلاق النار بعد مواجهات مباشرة، كانت تتحول فيها الولايات المتحدة إلى موقف الردع وحماية حاملات الطائرات ذاتها.

وفي فلسطين، قوضت سياسات ترامب المنحازة لـ "إسرائيل" مكانة واشنطن كوسيط، وأسهمت في تنامي محور المقاومة وتنسيق ميداني غير مسبوق بين قوى من اليمن ولبنان والعراق وغزة، وأمثلة على هذه السياسة المنحازة، صفقة القرن، نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الدعم المطلق لـ "إسرائيل" في معركة طوفان الأقصى 2023م، والدعم الراهن للكيان في العدوان على إيران.

أما في سوريا، فرغم بقاء قوات أمريكية محدودة، إلا أن النفوذ الأبرز بات لتركيا والسعودية مع وجود حضور روسي عسكري في القواعد البحرية؛ فحين سقط نظام الأسد كان الفاعل الأول في ذلك تركيا لا الولايات المتحدة، وحتى وجود القواعد الأمريكية في سوريا لم يعد مضموناً ورغم التقارب الأخير بين الولايات المتحدة والحكومة السورية القائمة فإن ذلك لا يخرج عن قاعدة تعدد الفاعلين الدوليين في سوريا.

2) ملاحظة: في هذه الظروف تحاول الولايات المتحدة والكيان الصهيوني إخضاع إيران عبر العدوان، ولم تظهر النتائج بعد وقت كتابة هذا التقرير يوم 17 يونيو حزيران 2025م.

التراجع السياسي

على المستوى الدبلوماسي، أدت ازدواجية المواقف الأمريكية إلى إضعاف التحالفات التقليدية، خاصة مع السعودية والإمارات اللتين توجهتا نحو الصين وروسيا، وانفتحتا بحذر على إيران برعاية صينية. هذه التحولات كشفت فقدان أمريكا لرؤية موحدة لإدارة الإقليم، وتنامي الشكوك حول التزامها بحلفائها.

وتجسدت الازدواجية في اليمن حيث تبنت واشنطن خطاباً إنسانياً وكانت من كبار الدول التي تقدم منح المساعدات الإنسانية عبر الأمم المتحدة، بينما واصلت دعم التحالف العسكري السعودي الإماراتي وغضّت الطرف عن الحصار وهجمات التحالف على البنية التحتية، قبل أن تدخل بصورة مباشرة في العدوان على اليمن، فيما ظلت طوال هذه الفترة ترفع شعار دعم جهود تحقيق السلام، وتأرجح خطابها بين الحرب والسلام وبين التهديد لصنعاء ثم خفض التصعيد معها، هذا الأمر زعزع ثقة الوكلاء المحليين لأمريكا في اليمن من جديتها ومصداقيتها.

في إيران، جمعت الولايات المتحدة بين التصعيد والعقوبات واغتيال سليماني، والخروج من الملف النووي، وبين التفاوض عبر وساطات عمانية وأوروبية، ما منح طهران هامش مناورة، وتحاول الولايات المتحدة في الوضع الراهن التفوق الدبلوماسي على إيران بضغط العدوان الصهيوني الراهن، ما يعني أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تنتزع من إيران عبر المفاوضات الثنائية تنازلات تمس بسيادتها الوطنية.

وفي فلسطين، بلغ التناقض السياسي ذروته، إذ أعلنت واشنطن التزامها بـ "حل الدولتين" بينما كانت تدعم السياسات "الإسرائيلية " المناقضة له، خصوصاً في معركة طوفان الأقصى، حيث تجاهلت الكارثة الإنسانية واصطفت عسكرياً مع "إسرائيل "، مما أفقدها أي مصداقية كوسيط.

وفي مصر اتجهت الولايات المتحدة نحو الصدام مع مصر في أكثر الملفات حساسية لديها، وهو ملف تهجير سكان غزة إلى سيناء، وملف قناة السويس بمطالبتها مرور سفنها مجاناً من القناة، وهي سياسات زادت من الهوة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والقاهرة، وزعزعت الثقة التي بنيت منذ عهد السادات.

من أبرز النتائج المترتبة على تراجع الدور الأمريكي في هذه المنطقة، وبالأخص في ظل إدارة ترامب، تصاعد أدوار قوى دولية وإقليمية منافسة، وعلى رأسها روسيا وإيران وتركيا، التي تمكنت من توظيف الفراغات الاستراتيجية التي خلّفتها واشنطن، سواء عبر الانكفاء العسكري أو التردد السياسي أو الازدواجية في المواقف، وقد شكّل هذا التوسع إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، وأدخل المنطقة في مرحلة جديدة من تعدد مراكز التأثير، تُدار فيها الصراعات من دون تفوّق أمريكي حاسم.

الإخفاق الأمريكي في شرق آسيا

رغم إدراك الولايات المتحدة لأهمية شرق آسيا بوصفها مركزاً للثقل الاقتصادي العالمي، ومنطقة تماس استراتيجية مع صعود القوة الصينية، فإن سياساتها خلال إدارة ترامب، لا سيما في ولايته الثانية، كشفت عن إخفاق واضح في بناء منظومة ردع فعّالة، أو دبلوماسية متوازنة قادرة على الحفاظ على مصالحها الإقليمية وطمأنة حلفائها التاريخيين.

وقد أدى هذا الإخفاق إلى تعميق التوتر الإقليمي، وزعزعة الثقة بالقيادة الأمريكية، وفتح المجال واسعاً أمام بكين لتعزيز نفوذها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

لقد تبنت إدارة ترامب نهجاً تصادمياً مع الصين، تمثل في توسيع العقوبات التجارية، وتصعيد الحرب التكنولوجية، واعتماد خطاب استعلائي واستفزازي، دون امتلاك أدوات استراتيجية فعّالة قادرة على تغيير سلوك بكين أو الحد من طموحاتها الجيوسياسية.

ورغم هذا الخطاب العدائي، فإن واشنطن أخفقت في كبح النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي، أو احتواء مبادرة "الحزام والطريق"، التي وصلت إلى دول كانت تُعد تقليدياً ضمن دائرة النفوذ الأمريكي.

وعلى المستوى العسكري لم تُترجم التصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية بشأن "الدفاع عن الحلفاء" إلى استعدادات ميدانية كافية، بل ترافقت مع حالة من التردد في نشر القوة، وضعف في تنسيق الجبهات، وتخبط في الرسائل الموجهة إلى بكين، وهو ما أفقد الخطاب الأمريكي مصداقيته أمام الحلفاء والخصوم على حد سواء.

تجلّى هذا الارتباك بصورة أكثر وضوحاً في العلاقة مع الحلفاء الآسيويين التقليديين، وعلى رأسهم اليابان وكوريا الجنوبية. فهاتان الدولتان لطالما شكّلتا ركيزتين أساسيتين في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في شرق آسيا، من حيث تمركز القوات القتالية، وفاعلية الردع الإقليمي ضد كوريا الشمالية، والتضييق على الصين.

خطاب إدارة ترامب اتسم بنبرة فوقية حيث تعامل مع الحلفاء بوصفهم "مستهلكين للحماية"، لا شركاء استراتيجيين في صنع القرار وتقاسم الأعباء. وقد تجسّد هذا التوجه في مطالبة طوكيو وسيول برفع مساهماتهما المالية في تمويل الوجود العسكري الأمريكي وصلت في بعض المقترحات إلى خمسة أضعاف القيمة السابقة، ما فُسر على نطاق واسع باعتباره ابتزازاً غير مبرر، يتناقض مع مبدأ التعاون والتحالف القائم على المصالح المشتركة.

فشلت إدارة ترامب في بناء تحالف إقليمي أوسع لموازنة الصعود الصيني، حيث لم تُبلور استراتيجية فاعلة للتعامل مع القوى الصاعدة في آسيا، مثل الهند، وإندونيسيا، وفيتنام.

وقد أسفر غياب المبادرة الأمريكية عن فراغ استراتيجي استغلته بكين لتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية مع هذه الدول، في إطار سياسة هادئة وثابتة تؤسس لنفوذ صيني طويل الأمد في العمق الآسيوي.

أخفق الأداء الأمريكي في تقدير حساسية البُعد السيادي والوطني في السياسات اليابانية والكورية، في وقت باتت فيه هذه المجتمعات أكثر وعياً بإمكانية تنويع تحالفاتها، والانفتاح على قوى إقليمية مثل أستراليا والهند، وأحياناً الصين نفسها في الملفات الاقتصادية، بديلاً عن الاعتماد الكامل على واشنطن.

تايوان

يشكل ملف تايوان أحد أخطر بؤر التوتر في آسيا، لما يحمله من احتمالات الانزلاق إلى صراع مفتوح بين الولايات المتحدة والصين، بكل ما لذلك من تداعيات على التوازن الجيوسياسي العالمي. وتحت إدارة ترامب الثانية ازداد المشهد تعقيداً.

تبنت إدارة ترامب تجاه تايوان سياسة "الاستفزاز المحسوب"، عبر تكثيف التواصل مع حكومة تايبيه، وزيادة الزيارات الرسمية، وتوسيع نطاق الدعم العسكري، دون الاعتراف الرسمي بها كدولة مستقلة، هذا النهج مزيج من التحريض والغموض، إذ يصعّد التوتر من دون ضمانات واضحة للدفاع الأمريكي الفعلي.

في المقابل، صعّدت الصين من خطواتها الاستراتيجية والميدانية. فقد كثفت من طلعاتها الجوية في منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية، ورفعت من نبرة التهديد السياسي، وأجرت مناورات عسكرية تحاكي اجتياحاً بحرياً للجزيرة، بالتوازي مع تعزيز تحالفها مع روسيا في المحيط الهادئ.

ترى بكين في التحركات الأمريكية محاولة لتقويض "مبدأ الصين الواحدة"، وتستخدم ذلك لتبرير عسكرة متزايدة في محيط تايوان، بما يُعيد رسم خرائط النفوذ في بحر الصين الجنوبي.

ما يُعقّد الوضع أكثر هو غياب وضوح استراتيجي في واشنطن. فبينما يصرّ الخطاب الرسمي على دعم تايوان، فإن الموقف الأمريكي لا يُقدّم التزاماً صريحاً بالدفاع المباشر في حال وقوع غزو، وهو ما يترك حلفاء أمريكا في آسيا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، في حالة قلق عميق بشأن طبيعة التزامات

واشنطن.

تستفيد الصين من هذا الارتباك الأمريكي، ليس فقط لتعزيز خطابها السيادي داخلياً، بل أيضاً لبناء أوراق ضغط متعددة تشمل أدوات اقتصادية (مثل التهديد بقطع سلسلة التوريد في صناعة الشرائح الإلكترونية)، وسياسية (التقارب مع دول نامية)، وعسكرية (المناورات البحرية والجوية المكثفة).

يُمثّل التوتر المتصاعد في ملف تايوان اختباراً مزدوجاً لواشنطن: اختبار القدرة على الردع، واختبار الاتساق الاستراتيجي. وفي ظل إدارة ترامب، بدا أن الخطاب يتجاوز القدرة، وأن التصعيد لا يُرفق برؤية واضحة.

وهذا ما يسمح لبكين بتوسيع هامش المناورة، ويدفع المنطقة نحو مرحلة حرجة من التوازن الهش، حيث تكفي شرارة واحدة — سواء عن قصد أو خطأ — لإشعال صراع قد يتجاوز حدود الجزيرة الصغيرة ليشمل المحيط الهادئ بكامله.

إن النتيجة النهائية لهذا النمط من السياسات هي تشكّل شروخ حقيقية في بنية التحالفات الأمريكية في آسيا، وانكشاف تدريجي لواشنطن بوصفها قوة مترددة، غاضبة، تفتقر إلى رؤية شاملة. فلم تعد التحالفات تُبنى على الحاجة العسكرية فحسب، بل على أساس احترام متبادل وتفاهم استراتيجي طويل المدى، وهي أسس غابت بدرجات متفاوتة في خطاب وممارسة إدارة ترامب، وتتجه الإدارة الأمريكية نحو خسارة أهم أدوات نفوذها في هذه المنطقة التي تُعد اليوم من أكثر مناطق العالم توتراً وتنافساً.

تراجع الهيمنة الأمريكية في إفريقيا

رغم الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية المتزايدة للقارة الإفريقية، من حيث الموارد الطبيعية الحيوية، والموقع الاستراتيجي، والتنافس الدولي المتصاعد فيها، لا تزال الولايات المتحدة — وخصوصاً في عهد إدارة ترامب — تتعامل مع إفريقيا بوصفها هامشاً جيوسياسياً، دون امتلاك استراتيجية شاملة وفعّالة تدمج الأبعاد الأمنية والتنموية والسياسية والثقافية في رؤية متماسكة.

وبدلاً من تطوير شراكات متكافئة، اكتفت واشنطن بسلوك دفاعي يعتمد على المقاربات العسكرية والاستخباراتية، تاركة المجال مفتوحاً أمام قوى دولية أخرى، وعلى رأسها الصين وروسيا ومحاولات تركية، لتملأ الفراغ وتعيد صياغة موازين النفوذ في القارة.

لم تطرح إدارة ترامب أي تصور استراتيجي خاص بإفريقيا، بل خفّضت المخصصات المالية لبرامج المساعدات والتنمية، وأهملت مؤسسات مثل "أفريكوم" في التخطيط الاستراتيجي الأوسع، لصالح تركيز محدود على مكافحة الإرهاب في مناطق محددة مثل الساحل والصومال.

وفي السياق ذاته، لم تتعامل إدارة ترامب بفعالية مع التحولات السياسية والاجتماعية في إفريقيا — من الثورات الشعبية إلى صعود الأنظمة العسكرية الجديدة — بوصفها فرصاً لإعادة التموضع الأمريكي، بل بدت "منفصلة عن التحولات العميقة التي تعيشها القارة، وغائبة عن القضايا الإفريقية الكبرى المتعلقة بالسيادة والعدالة الانتقالية والتنمية المستقلة.

على المستوى الاقتصادي، فقدت الولايات المتحدة مكانتها كأكبر شريك تجاري لكثير من الدول الإفريقية، لصالح الصين التي تضخ استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وتقدم نفسها كبديل عملي للتمويلات الغربية المشروطة.

وفي حين تمحورت سياسة ترامب حول شعارات: مثل مواجهة النفوذ الصيني أو منع الإرهاب، لم تُقدَّم بدائل تنموية حقيقية، ما جعل العديد من العواصم الإفريقية ترى في الشراكة مع بكين وموسكو خياراً أكثر موثوقية من واشنطن.

أما الحضور الأمريكي العسكري في القارة، فقد اتسم بالتشتت والتضارب: فمن جهة تستمر واشنطن في تنفيذ عمليات خاصة عبر "أفريكوم" وتُدير قواعد استخبارية متقدمة، ومن جهة أخرى، تفشل في خلق بيئة سياسية اجتماعية شعبية ملائمة لهذا الحضور، بل إن هذا الوجود يرسّخ صورة "القوة الغربية المتدخلة"، لا الشريك الذي يدعم السيادة والتنمية، ما يفسّر تنامي المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في بلدان مثل النيجر ومالي وبوركينا فاسو.

تراجع استراتيجي وتقدّم هادئ للمنافسين

بينما تمادت واشنطن في التعامل مع إفريقيا بوصفها ملفاً ثانوياً في أولوياتها الخارجية، دخلت بكين وموسكو على خط التأثير في القارة من بوابتي الاقتصاد والأمن، مستثمرتين في الفراغ الذي خلّفه التراجع الأمريكي، لإعادة تشكيل موازين القوة والتحالفات على امتداد الجغرافيا الإفريقية.

اعتمدت **الصين**، منذ أكثر من عقد، سياسة طويلة الأمد تقوم على تعزيز الشراكات الاقتصادية دون التدخل في الشؤون الداخلية، حيث ضخّت استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والنقل، والطاقة، والاتصالات، مع تقديم قروض ميسرة دون شروط سياسية مسبقة.

وقد نجحت بكين في بناء صورة لنفسها كـ"شريك تنموي موثوق"، ما جعلها تحظى بقبول واسع في عواصم إفريقية كانت سابقاً تدور في الفلك الأمريكي.

وفي المقابل، جاءت العروض الأمريكية محدودة ومشروطة، وغالباً محصورة في قضايا الأمن، والهجرة، ومكافحة الإرهاب، دون رؤية تنموية متكاملة في قارة تشكوا المجاعة في بعض الاقاليم.

أما **روسيا**، فقد ركزت جهودها على البُعد العسكري والأمني، من خلال اتفاقيات التسليح، وتدريب الجيوش المحلية، ونشر عناصر أمنية خاصة – أبرزها مجموعة فاغنر – في عدد من الدول الإفريقية، لا سيما في منطقة الساحل والقرن الإفريقي.

وقدّمت موسكو نفسها كحليف لا يفرض أجندات سياسية، بل يدعم الأنظمة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وهو خطاب جذب حكومات تبحث عن شريك يُعزز سلطتها دون ضغوط خارجية.

في هذا السياق، يُقرأ التراجع الأمريكي في إفريقيا بوصفه نتيجة مباشرة لانشغال إدارة ترامب بأولويات جيوسياسية أخرى، ما أدى إلى إهمال إفريقيا كمنطقة استراتيجية مستقلة، وتم التعامل معها كمساحة غير مهمة في التوازنات العالمية.

وقد انعكس هذا الإهمال في تخفيض حاد للمساعدات التنموية والإنسانية، إذ تراجعت مساهمات واشنطن في برامج الصحة والتعليم والبنية التحتية بنحو 35% خلال السنوات الأخيرة من حكم ترامب، دون توفير بدائل فعّالة تغطي هذا الانسحاب.

وقد نتج عن هذا الفراغ التنموي والسياسي تآكل متسارع في النفوذ الأمريكي، ليس فقط على مستوى الحكومات، بل أيضاً في نظرة الشعوب والمجتمعات. إذ بدأت الولايات المتحدة تُوصف في الوعي الإفريقي كقوة غير موثوقة، ومع انسحاب الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) وبرامج الشراكة

التقليدية، فقدت واشنطن واحدة من أهم أدوات "التوجيه السياسي الناعم" التي كانت تمنحها الأفضلية السياسية في العقود الماضية.

في المقابل، لم يكن هذا الفراغ محايداً، بل جرى ملؤه بقوى دولية أخرى تسعى إلى تثبيت حضورها وفق أجندات جديدة، تراوحت بين التعاون التنموي غير المشروط (كما في النموذج الصيني)، والدعم الأمني السلطوي (كما في النموذج الروسي)، والتقارب الأيديولوجي والمصلحي (كما في حالات إيران وتركيا). بل إن بعض الفراغات التي خلّفها الانسحاب الأمريكي استُغلّت من قبل فاعلين محليين، مثل الميليشيات المحلية والجماعات الإرهابية، وعصابات الجريمة.

تتجلّى نتائج هذا التحول في المواقف السياسية التي بدأت تتخذها عدد من الدول الإفريقية في المحافل الدولية. فقد امتنعت بعض هذه الدول عن التصويت لصالح مشاريع قرارات أمريكية، ومالت نحو دعم المبادرات التي تقودها الصين وروسيا، في قضايا تتعلق بالأمن، وملف أوكرانيا، وحتى الصراع الفلسطيني- "الإسرائيلي ".

هذا التبدّل في الاصطفافات يعكس ليس فقط تغير موازين القوة المادية، بل أيضاً تآكل الهيبة المعنوية التي كانت الولايات المتحدة تتمتع بها في السابق.

تآكل الهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية والوسطى

عُرفت أمريكا اللاتينية تاريخياً بوصفها مجالاً حيوياً للنفوذ الأمريكي، وهو ما كرّسته عقيدة "مونرو" منذ عام 1823م، حين أعلنت الولايات المتحدة رفضها لأي نفوذ أجنبي في القارة.

وعلى امتداد القرن العشرين، ثبتت واشنطن هيمنتها من خلال تحالفات الحرب الباردة، والتدخلات السياسية والعسكرية، فضلاً عن الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية التي نسجت عبرها شبكة من الحلفاء في محيطها الجنوبي.

غير أن هذه الهيمنة بدأت بالتآكل مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، مدفوعة بعدة تحولات بنيوية داخل الولايات المتحدة نفسها، وفي السياق الدولي والإقليمي الأوسع؛ فقد أدى تبدل الأولويات الجيوسياسية الأمريكية، خاصة في عهد الرئيس دونالد ترامب، إلى انكفاء نسبي عن المسرح اللاتيني، حيث قلّصت سياسات العزلة والانغلاق من الحضور الدبلوماسي والاستثماري الأمريكي، وأفقدت واشنطن الكثير من أدواتها الناعمة التقليدية.

بالتوازي، شهدت أدوات السيطرة التي استخدمتها واشنطن لعقود – من مساعدات وضغوط سياسية واقتصادية – تراجعاً في فعاليتها، مع تصاعد نفور الشعوب اللاتينية من التدخلات الخارجية، خصوصاً في ظل الذاكرة الجمعية المثقلة بتجارب الانقلابات المدعومة أمريكياً، وسياسات التكيف الهيكلي النيوليبرالية التي عمّقت التفاوت الاجتماعي.

وقد مهّدت هذه التجارب لمرحلة جديدة، اتسمت بتعدد مراكز القرار داخل القارة، وصعود قوى سياسية تتبنى خطاب السيادة والاستقلال الوطني، وتبحث عن بدائل لعلاقات القوة التقليدية التي هيمنت على الإقليم لعقود.

في هذا الإطار جاءت موجة ثورية جديدة من صعود الحكومات اليسارية والتقدمية، بدأت منذ عام 2019م، وشكّلت امتداداً للموجة الأولى التي عرفتها القارة في مطلع الألفية، لكنها جاءت بخطاب أكثر وضوحاً في معاداة الهيمنة الأمريكية، وأكثر استعداداً للانفتاح على شركاء عالميين بديلين. وتعددت أوجه هذا الصعود بين أنظمة يسارية راديكالية تتبنى مواقف عدائية صريحة من الولايات المتحدة، كما في فنزويلا بقيادة نيكولاس مادورو وقبله شافيز، وكوبا تحت حكم ميغيل دياز كانيل وآل كاسترو من قبل، ونيكاراغوا بقيادة دانييل أورتيغا، وهي دول لا تُخفي تحالفاتها مع روسيا والصين وإيران، وترى في فك الارتباط مع واشنطن أولوية سيادية.

في المقابل، ظهرت أنظمة يسارية أخرى تتبنى خطاباً براغماتياً سيادياً، لا يسعى إلى القطيعة الكاملة مع الولايات المتحدة، بل إلى بناء علاقات أكثر توازناً. من بين هذه النماذج تبرز البرازيل في عهد الرئيس لولا دا سيلفا، وكولومبيا بقيادة غوستافو بيترو، وتشيلي في ظل غابرييل بوريك.

فهذه الدول تُبدي انفتاحاً على مجموعة "بريكس"، وتعزّز شراكاتها مع الصين وروسيا، دون أن تُنهي علاقاتها مع الغرب، لكنها تعيد صياغة تلك العلاقات على أسس من الندية والسيادة الوطنية.

كما شهدت المكسيك، بقيادة أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، خطاباً سيادياً ناقداً، رغم ترابطها الاقتصادي العميق مع الولايات المتحدة، فقد رفضت العقوبات الأمريكية على كوبا وفنزويلا، وسعت إلى إعلاء المصالح الوطنية في علاقاتها مع واشنطن.

وفي الأرجنتين اتخذت حكومة ألبرتو فرنانديز موقفاً مشابهاً في الانفتاح على الصين وروسيا، قبل أن تشهد البلاد تحولاً يمينياً مع فوز خافيير ميلي الذي أعاد بوصلتها إلى المحور الأمريكي.

لقد كان لهذه التحولات السياسية وقع واضح على التوازنات الجيوسياسية في القارة. فمنذ العام 2019م وحتى 2024م، فقدت الولايات المتحدة ما بين ستة إلى ثمانية حلفاء تقليديين، سواء عبر التغيير في الحكومات أو تبدل السياسات، كما في كولومبيا، البرازيل، تشيلي، الأرجنتين، والمكسيك.

وبالتوازي، صعدت قوى بديلة على المستوى العالمي، وعلى رأسها الصين وروسيا ومجموعة "بريكس"، التي باتت تُقدّم نفسها كشريك موثوق قادر على توفير التمويل والاستثمار والدعم السياسي دون شروط سياسية مقيدة، وهو ما جذب اهتمام عدد من الحكومات اللاتينية التي سئمت من الارتباط غير المتكافئ بالولايات المتحدة.

تُظهر التحولات الراهنة أن أمريكا اللاتينية لم تعد "الحديقة الخلفية" التي تنظر إليها واشنطن كمجال نفوذ حصري، بل أصبحت فضاءً متنوعاً من التحالفات، تُعاد فيه صياغة العلاقات الدولية بعيداً عن الهيمنة الأحادية.

ويمكن القول إن القارة باتت تنقسم سياسياً إلى تيارين أساسيين: الأول يساري راديكالي يحمل موقفاً عدائياً صريحاً من الولايات المتحدة، ويعمل على فك الارتباط بها (كما في كوبا وفنزويلا...)، والثاني يسار سيادي براغماتي يسعى إلى توازن في العلاقات الدولية (كما في البرازيل وكولومبيا وتشيلي).

في ظل هذه الدينامية الجديدة، لم تعد الولايات المتحدة القوة الوحيدة الفاعلة في أمريكا اللاتينية، بل أصبحت فاعلاً من بين فاعلين كُثر، في منطقة باتت أكثر إدراكاً لحقوقها السيادية، وأقل استعداداً للقبول بعلاقات قائمة على التبعية أو الإكراه.

الهجرة والمخدرات كأدوات هيمنة وتراجع للنفوذ الناعم

مثّلت قضيّتا الهجرة والمخدرات تاريخياً ملفين مركزيين في السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، غير أن إدارة ترامب - وخاصة في ولايته الثانية - أعادت توظيف هذين الملفين في إطار أكثر عدوانية وتسييساً، محوّلة إياهما من قضايا تنموية وأمنية إلى أدوات ابتزاز جيوسياسي ومبررات لإعادة فرض الهيمنة.

فعلى صعيد الخطاب السياسي، اتخذت إدارة ترامب من الهجرة منصة لتأجيج النزعة القومية داخل الولايات المتحدة، مقدمة المهاجرين كتهديد مباشر للطبقة العاملة الأمريكية، خصوصاً البيضاء، وربطت هذا الخطاب بسياسات ميدانية تصعيدية تمثلت في عسكرة الحدود، وتوسيع صلاحيات وزارة الأمن الداخلي، وفرض شروط قاسية على دول الجوار مثل المكسيك، هندوراس، غواتيمالا، والسلفادور، لإجبارها على تقليص حركة المهاجرين، تحت التهديد بقطع المساعدات أو فرض عقوبات تجارية.

وفي تصعيد غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، أعادت الإدارة الأمريكية استحضار مفردات التدخل العسكري المباشر، ملوّحة باستخدام القوة ضد المكسيك، وطرحت أفكاراً تتعلق بإعادة السيطرة على قناة بنما، في مشهد أعاد إلى الأذهان السياسات الإمبريالية التي مارستها واشنطن طوال القرن العشرين.

وهذا التوجه عودة مقنّعة لعقيدة "مونرو" القديمة، لكن بثوب أكثر خشونة واستعلاء، يسعى إلى إعادة تأكيد أمريكا اللاتينية كمجال نفوذ حصري، ومنع أي تحرك سيادي مستقل أو انفتاح على قوى دولية منافسة مثل الصين وروسيا.

أما فيما يتعلق بالمخدرات، فقد صعّدت واشنطن من خطابها تجاه ما وصفته بعصابات الجريمة المنظمة القادمة من الجنوب، مُلصقة بها طابعاً إرهابياً لتبرير تعزيز التعاون الأمني القسري مع حكومات المنطقة.

غير أن هذه السياسات لم تكن مصحوبة بخطط تنموية أو مقاربات شاملة لمعالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة المخدرات، بل اعتمدت على الحلول العسكرية التي زادت من عسكرة الداخل في بلدان مثل كولومبيا والمكسيك، وأضعفت التوازنات الديمقراطية فيها، في حين بقيت الولايات المتحدة، بوصفها أكبر سوق استهلاك عالمي للمخدرات، خارج دائرة المساءلة.

هذا النمط من السياسات، القائم على الإكراه والإملاء بدلاً من الشراكة، أنتج حالة من التآكل

التدريجي للنفوذ الأمريكي التقليدي في محيطه الجنوبي. فقد باتت حكومات كثيرة، لا سيما في أمريكا الوسطى والكاريبي، تنظر إلى العلاقة مع واشنطن كعبء سياسي داخلي لا تُجنى منه مكاسب سيادية حقيقية، بل تُدفع عبره أثمان انتخابية وشعبية باهظة.

ونتيجة لهذا الانسداد، بدأت تظهر قيادات سياسية جديدة تتبنّى خطاباً سيادياً مناهضاً للهيمنة، كما في حالة الرئيس نجيب بوكيلي في السلفادور، الذي يمثل نموذجاً للقيادة الشعبوية ذات التوجه الاستقلالي، والمنفتحة على شراكات غير تقليدية مع دول مثل الصين.

لقد كشفت هذه التطورات عن فشل الولايات المتحدة في تحديث أدواتها الدبلوماسية بما يتناسب مع التحولات البنيوية العميقة في أمريكا اللاتينية والوسطى، التي أصبحت أكثر حساسية تجاه قضايا السيادة وأكثر رفضاً للوصاية.

فالحركات الاجتماعية، والتيارات اليسارية الجديدة، والنزعة الوطنية المتصاعدة، جميعها تدفع باتجاه إعادة تعريف العلاقة مع واشنطن، لا بوصفها شريكاً طبيعياً، بل كقوة خارجية تسعى لفرض أجندتها الأحادية.

نتيجة لذلك، بدأت تتبلور داخل القارة نزعة لبناء تكتلات سياسية واقتصادية بديلة، أكثر استعداداً للانفتاح على نظام دولي متعدد الأقطاب، وأقل ميلاً للاصطفاف تحت المظلة الأمريكية.

ويبدو أن التهديدات التي أطلقتها إدارة ترامب، سواء عبر ملف الهجرة أو المخدرات، قد ساهمت في تسريع هذا التحول، ليس فقط عبر إضعاف الثقة بواشنطن، بل أيضاً عبر تعزيز اندفاع الحكومات اللاتينية نحو البحث عن تحالفات بديلة تضمن لها حيزاً أكبر من الاستقلال السياسي والاقتصادي.

وفي المحصلة، فإن اعتماد الولايات المتحدة على خطاب التخويف واستعراض القوة في محيطها الجنوبي عوضاً عن استثمار قوتها الناعمة وتاريخها التحالفي، لم يؤدِ إلى إعادة تثبيت النفوذ، بل على العكس، ساهم في تعزيز مسار الانفصال التدريجي الذي يعيشه الإقليم عن مركز الهيمنة التقليدية، وفتح الباب أمام توازن جديد في علاقات القوة، يهدد موقع الولايات المتحدة كمهيمن تاريخي في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

النتائج:

التراجع الأمريكي على الصعيد العالمي، إلى أنه ليس مجرد تراجع في السياسات أو تبدل في الإدارات، بل هو انعكاس لأزمة بنيوية عميقة في منظومة الهيمنة الإمبريالية التي تمثلها الولايات المتحدة.

يكشف هذا التراجع عن تصدع في موقع "المركز" الرأسمالي في قدرته على إعادة إنتاج التبعية والسيطرة على الأطراف، بفعل تداخل عاملين رئيسيين:

- الأول: داخلي يتمثل في تفكك البنية الطبقية الأمريكية وتصاعد التناقضات الاجتماعية والعرقية.
- الثاني: خارجي يتمثل في صعود قوى دولية وإقليمية لم تعد تتقبل الانضواء تحت الهيمنة الأمريكية كما كان الحال بعد الحرب الباردة.

إن أبرز صور هذا ظهور القيادة الأمريكية كفاعل متردد وغير موثوق به في أعين الحلفاء والخصوم، وتزايد النزوع الأوروبي نحو الاستقلال الاستراتيجي، بما في ذلك البحث عن مظلات أمنية واقتصادية بديلة عن المظلة الأطلسية.

كما أسهمت الانسحابات المتكررة من المؤسسات الدولية، كاتفاقية باريس للمناخ ومجلس حقوق الإنسان، في تقويض الدور الأمريكي كمحور للإجماع الدولي، وفتحت المجال لقوى صاعدة مثل الصين وروسيا والبريكس لطرح نماذج بديلة تعكس مصالح الجنوب العالمي.

وفي سياق موازٍ، تكشف التحولات الجيوسياسية في مناطق عدة عن تراجع ملموس في فعالية الهيمنة الأمريكية؛ ففي غرب آسيا وشمال إفريقيا، أدى تآكل الردع أمام قوى محور المقاومة، ما ادى إلى اضطرار واشنطن للتفاوض مع صنعاء، بعد أن فشلت القوة العسكرية في فرض شروطها.

وفي شرق آسيا، تدهورت الثقة بالحماية الأمريكية لدى حلفاء تقليديين مثل اليابان وكوريا الجنوبية نتيجة لابتزازات مالية وخطابات عدائية غير مدعومة باستراتيجيات واضحة.

أما في إفريقيا، فقد تركت واشنطن المجال مفتوحاً أمام الصين وروسيا لإعادة تشكيل النفوذ عبر أدوات اقتصادية وأمنية مستدامة، بينما فقدت أمريكا مكانتها كشريك تنموي موثوق.

وفي أمريكا اللاتينية، تبلورت تحولات كاسرة تمثلت في صعود حكومات يسارية ذات توجهات سيادية، بعضها راديكالي، والبعض الآخر براغماتي، لكنها جميعاً تتشارك في إعادة تعريف العلاقة مع واشنطن على قاعدة الندية لا التبعية.

تعـزز هـذه الوقائـع الميدانيـة مـؤشرات التآكل البنيوي، لا سـيما حـين تقترن بتدهور داخلي غير مسـبوق في الولايـات المتحـدة نفسـها، يتجـلى في تفكك المؤسسـات الدسـتورية، واسـتقطاب أيديولوجي حاد، وعسـكرة الداخـل (كـما بـرز في أحـداث لـوس انجلـس)، وتراجـع الثقـة الشـعبية بالديمقراطيـة التمثيليـة، وهـو مـا يجعل من الاستمرار في لعب دور المهيمن العالمي أمراً متعذراً في ظل اهتزاز الداخل.

إن أزمـة الهيمنـة الأمريكيـة ليسـت عابـرة، بـل تعكـس حـدود المنظومة الرأسـمالية ذاتهـا في القدرة على إنتـاج السـيطرة دون مقاومـة؛ فالأطـراف لم تعـد فقـط سـاحة للتدخـلات، بـل أصبحـت فاعـلاً تاريخياً في قلـب التغيـير، يملـك القـدرة عـلى فـرض وقائـع جديـدة، والتحـرر النسـبي مـن قيـود المركـز، خاصـة إذا أحسـنت هذه الدول التقاط لحظة الانكشـاف في المركز وتوظيفها لبناء سياسـات خارجية مسـتقلة ومشـاريع تنمويـة ذاتية.

إن هـذا ليـس سـوى مقدمـات لبدايـة طـور انتقـالي في النظـام العالمـي، يُعـاد فيـه تعريـف مفاهيـم القـوة، والسـيادة، والعلاقـات الدوليـة، بعيـداً عـن القطبيـة الأحاديـة التـي فرضتهـا الولايـات المتحـدة طـوال العقـود الماضيـة.

المراجـــع :

- مجموعة الأزمات الدولية، "تتبع الصراعات في جميع أنحاء العالم"، (مايو 2025م)
- مجموعة الأزمات الدولية، "الأيام المائة الأولى المضطربة لترامب: آراء من جميع أنحاء العالم"، (29 ابريل 2025م)
- مهد أبحاث السياسة الخارجية، " حروب المدار الأرضي التحدي المداري الذي تشكله الصين للنظام الرقمي الذي تقوده الولايات المتحدة"، (شانون فون) 29 ابريل 2025م
- معهد ابحاث السياسة الخارجية، " العودة إلى الغموض الإستراتيجي: تقييم موقف ترامب من تايون "، (توماس. ج شاتوك)
- معهد ابحاث السياسة الخارجية، "حروب الممرات التجارية تصاعد المنافسة بين الصين وروسيا وغيران والغرب"، (انطونيا كولباسانو) 6 ديسمبر 2024م
- مجموعة الأزمات الدولية، " حروب إدارة ترامب على الإرهاب - القديمة والجديدة"، (15 ابريل 2025م)
- مجموعة الأزمات الدولية، " تحليل استخدام الولايات المتحدة لصلاحياتها في زمن الحرب ضد "غزو" إجرامي"، (26 مارس 2025م
- مجموعة الأزمات الدولي، " خفض المساعدات الأمريكية يجعل المجاعة أكثر احتمالاً وأسهل إخفاؤها"، (28 فبراير 2025م)
- مؤسسة راند، " بعض أنواع المعدات العسكرية الصينية المعطوبة. لماذا؟"، (سيندي زينغ) 08 يونيو 2023م
- مؤسسة راند، " هل يغازل أصدقاء أميركا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الصين؟"، ديريك جروسمان (5 مايو 2025م)
- معهد كونسي للحكم الرشيد، " التداعيات المالية للزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري الأمريكي"، (ستيفن كوسياك) 7 مايو 2025م
- معهد كونسي للحكم الرشيد، " ترامب قد يحقق انتصاراً مع كوريا الشمالية هذه المرة، من

خلال الاستفادة من الدروس المستفادة من ولايته الأولى"، (ستيفن كوستيلو) 5 مايو 2025م

- روسيا اليوم، " الولايات المتحدة تغري المسؤولين الصينيين بالعمالة"، (7 مايو 2025م)
- روسيا اليوم،" ماذا تعني عسكرة الذكاء الاصطناعي؟"، (6 مايو 2025م)
- روسيا اليوم، " الصين تعيد النظر في شراء الغاز المسال من الولايات المتحدة"، (5 مايو 2025م)
- روسيا اليوم، " الأيام القادمة ستحدث فرقا في إرث ترامب بأكمله"، (3 مايو 2025)
- مركز هادسون ،" كيف تستطيع أميركا إعادة بناء أسطولها لمواجهة الهيمنة البحرية الصينية" ،(برايان كلارك ومايكل روبرتس) 14 مايو 2025م
- مركز ويلسون، " فهم مؤتمر ميونيخ للأمن " ، (روبن س. كوينفيل) 18 فبراير 2025م
- مركز ويلسون، " إن تقاعس الولايات المتحدة يؤدي إلى التنازل عن السوق النووية العالمية للصين وروسيا"، (سارة سوبالفارو) 2 ابريل 2025م

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

www.saba.ye/ar